

## وثيقة رقم 298:

كلمة نبيل العربي حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره<sup>298</sup>

29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011

قال الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، اليوم الثلاثاء، إن "الوقت قد حان كي ينال الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله ويعيش كبقية شعوب الأرض حراً فوق أرض وطن مستقل".

وأوضح العربي في كلمة وجهها لمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع شعبنا، أن الاحتفال بهذه المناسبة يأتي وسط أجواء قاتمة ومشحونة وتطورات خطيرة وسلبية بسبب استمرار الموقف الإسرائيلي المتعنت والمتشدد والمتمثل في رفض الحكومة الإسرائيلية وقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة والقدس الشرقية، الأمر الذي يعكس استمرار سياسة المراوغة والمماطلة وعرقلة الجهود الإقليمية والدولية بسبب ممارسات الحكومة الإسرائيلية في تعاملها مع عملية السلام والمفاوضات.

وشدد على أنه قد حان الوقت لأن يعمل المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف المشروع، ويعلي صوت الحق والعدل والقيم والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق هذه المنظمة.

وأشار إلى أنه رغم توافق المجتمع الدولي على حل الدولتين لتحقيق التسوية السلمية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة وذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، تستمر إسرائيل في تحديها وانتهاكاتها للشرعية الدولية ومواثيق حقوق الإنسان، وتواصل سياستها الاستيطانية الهادفة إلى ابتلاع الأرض الفلسطينية وخلق وقائع جديدة على الأرض تؤدي إلى تهديد حل الدولتين وتقويضه والقضاء على أي فرصة حقيقية لإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة.

وذكر بأن إسرائيل تستمر في إجراءاتها الأحادية غير القانونية لتهويد مدينة القدس الشرقية ومحيطها وتغيير تركيبها والديمغرافية والتاريخية والاستيلاء على تاريخها وتراثها الإسلامي والمسيحي.

وأضاف: أنه أصبح من المؤكد أن استمرار إسرائيل في سياساتها وممارستها الخاصة باستمرار الاستيطان ووضع شرط جديد يتمثل في مطالبة الجانب الفلسطيني بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية إنما يعكس انعدام وغياب الإرادة السياسية الحقيقية للحكومة الإسرائيلية للدخول في مفاوضات جادة تتعامل مع كافة قضايا الوضع استناداً إلى الشرعية الدولية ومرجعياتها الثابتة ضمن إطار زمني محدد وبعيداً عن الحلول الجزئية والمرحلية والمؤقتة.

وقال "لم يعد من المقبول أن تظل القضية الفلسطينية التي يتطلع المجتمع الدولي إلى الوصول إلى حل دائم لها وتحقيق السلام العادل والشامل وإقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة رهينة للسياسة الإسرائيلية العنصرية التي تستند إلى الاحتلال والهيمنة، دون اعتماد مرجعية للمفاوضات تستند إلى القانون الدولي والقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وهي تواصل وتصدّد بشكل هستيري عملية بناء المستوطنات فوق أراضي دولة فلسطين المستقبلية".

وأضاف "استمرار إسرائيل في حصارها الضام على قطاع غزة وتبنيها لهذا الكم الهائل من القرارات العنصرية الخطيرة التي تعيد إلى الأذهان تجربة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، يؤثر بشكل خطير وسلبى على حياة أكثر من مليون ونصف المليون من فلسطيني عام 1948 في محاولة لفرض وتنفيذ سياسة الترانسفير والتهجير القسري ومصادرة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم".

وأكد أن الضفة المحتلة بما فيها القدس الشرقية هي أراضي محتلة بموجب القانون الدولي وما تقوم به إسرائيل من إجراءات أحادية هي إجراءات باطلة ولاغية ولا يعتد بها، وأنه على المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن واللجنة الرباعية الدولية والأطراف الفاعلة وخاصة الولايات المتحدة تحمل مسؤولياتها ووضع حد لعملية المراوغة والمماطلة التي تتعامل بها الحكومة الإسرائيلية مع عملية السلام والمفاوضات معرباً عن دهشته الشديدة إزاء الموقف الأوروبي أمام الصلف والتعنت الإسرائيلي.

وقال "إن على المجتمع الدولي الانتقال من مرحلة الإدانة والمواقف الاحتجاجية والتغاضي عن الانتهاكات الإسرائيلية إلى مرحلة الضغط الفعلي واتخاذ المواقف العملية والجادة لمواجهة السياسة الإسرائيلية وتجاهلها لكافة القوانين والمواثيق الدولية ولاتزاماتها التعاقدية إذ إن الاحتلال يسابق الزمن لرسم الحدود لدولة فلسطين، وفق رؤيته من خلال فرض أمر واقع على الأرض يغير حقائقها وشواهدا ويقوض الإمكانية الواقعية لدولة فلسطين".

وجدد العربي تأكيده على الدعم العربي الكامل للموقف الفلسطيني والذي جاء على لسان الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 سبتمبر الماضي، والتي طالب فيها بقيام دولة فلسطين مستقلة وتأكيد التمسك بخيار التفاوض للتوصل إلى حل دائم للصراع وفق قرارات الشرعية الدولية.

وقال "لقد تجاوز الاستهتار الإسرائيلي بالشرعية الدولية والرأي العام الدولي ومواثيق حقوق الإنسان كل حدود، وعلى العالم أن يدرك بأن القضية الفلسطينية هي المفتاح الحقيقي لتحقيق الأمن الإقليمي والدولي".

وأشار إلى وجود استعداد فلسطيني للعودة الفورية إلى طاولة المفاوضات وفق مرجعية معتمدة تتوافق والشرعية الدولية، وشريطة وقف شامل للاستيطان لأنه لم يعد من المجدي أو المقبول استمرار مفاوضات سواء مباشرة أو غير مباشرة تستنفذ الوقت والجهد ولا تؤدي إلى أي انفراج أو تقدم على الأرض في ضوء استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية وتحميل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية انهيار وتوقف عملية المفاوضات والتداعيات الخطير التي ستنتج عن ذلك.

وأضاف أن استمرار فشل المجتمع الدولي في إيجاد حل عادل وشامل لهذا الصراع الممتد منذ عقود يضمن إعادة الأرض والحقوق إلى أصحابها وينهي الاحتلال الإسرائيلي ويرفع المعاناة على الشعب الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال والقهر والممارسات التعسفية والعنصرية ويساهم في إقامة دولته المستقلة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية سيؤدي إلى استمرار زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم وازدياد عوامل التوتر والعنف، ما سيؤدي إلى أoxم العواقب على السلم والأمن الدوليين.